

## - رئاسة الجمهورية

يتولى رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة رئاسة السلطة التنفيذية، ويعاونه في تنفيذ مهام هذه السلطة سكرتاريو الدولة (الوزراء).

أ- **انتخاب الرئيس:** ينتخب رئيس الولايات المتحدة ونائبه من قبل الشعب وفقا لأسلوب معقد يشتمل على مرحلتين تضم كل منهما خطوتين اثنتين.

1- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة لم ينص عليها الدستور، وإنما استقر عليها العرف السياسي نتيجة الدور الحاسم الذي يقوم به الحزبان الكبيران في عملية الانتخاب. وتتضمن هذه المرحلة التي يجري خلالها انتقاء كل حزب لمرشحه لمنصب الرئاسة، خطوتين : تتمثل الأولى بقيام الناخبين المؤيدين لكل حزب، ضمن إطار كل ولاية، بانتخاب مندوبي الولاية للمؤتمر الوطني للحزب وإعلان تأييدهم للمرشح الذي يفضلون أن يكون مرشح الحزب لمنصب الرئاسة، ويتم ذلك من بين المرشحين العديدين المتنافسين لذلك، وتجري هذه الخطوة فيما بين شهري آذار وحزيران من العام الذي تتم فيه الانتخابات طبقاً لأساليب متنوعة جداً، من أهمها أسلوب الجمعيات الابتدائية، أو أسلوب قيام اللجان الحزبية المحلية أو الناخبين مباشرة بانتخاب مندوبي الولاية للمؤتمر الوطني للحزب. أما الخطوة الثانية فتتمثل باجتماع المؤتمر الوطني للحزب خلال شهر آب حيث يقوم مندوبو الولايات، مهما كانت طريقة اختيارهم، بانتقاء مرشح الحزب لمنصب رئاسة الجمهورية. ويتمتع هؤلاء المندوبون عملياً بحرية التصويت لصالح أي مرشح، وخاصة بعد إجراء الدورة الأولى للاقتراع، وذلك بغض النظر عن آراءهم ومواقفهم المؤيدة لهذا المرشح أو ذلك، والتي سبق أن أعلنوها أو التزموا بها أمام الناخبين الحزبيين خلال الخطوة الأولى.

2- **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة التي نص عليها الدستور والتي يتم فيها انتخاب الشعب لأحد المرشحين وذلك على خطوتين، ففي الخطوة الأولى التي تجري في أول يوم الثلاثاء من شهر تشرين الثاني، يقوم المواطنون المتمتعون بحق الانتخاب

في كل ولاية بانتخاب ناخبين رئاسيين يبلغ عددهم عدد النواب والشيوخ الذين يمثلون الولاية في الكونغرس الاتحادي. ويتم الانتخاب بصفة عامة، على مستوى الولاية، وفق أسلوب الاقتراع الأكثرية ذي الدورة الواحدة وعلى أساس اللائحة المغلقة، بحيث تتنافس أمام المواطنين، في كل ولاية، لائحتان إحداهما تمثل الحزب الجمهوري والثانية تمثل الحزب الديمقراطي ويفوز بالانتخاب جميع أعضاء اللائحة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.

أما الخطوة الثانية فتتم خلال شهر كانون الأول حيث يقوم الناخبون الرئيسيون في جميع الولايات بتوجيه رسائل إلى رئيس مجلس الشيوخ يعلنون فيها اسم المرشح لمنصب الرئاسة الذي يصوتون لصالحه، ويقوم رئيس مجلس الشيوخ بإعلان نتيجة هذا التصويت بمراسلة خلال شهر كانون الثاني بحيث يباشر الرئيس مهامه الدستورية في العشرين منه. بعد أن يدلي بالقسم الدستوري أمام رئيس المحكمة العليا.

وقد فقدت هذه الخطوة الثانية أهميتها العملية نظرا لأن انتخابات نوفمبر الأولى أصبحت تعتبر حاسمة بالنسبة لمصير ونتيجة انتخابات الرئاسة. وذلك لأن هيمنة نظام الثنائية الحزبية على العملية الانتخابية جعلت الناخبين الرئاسيين التابعين لكل من الحزبين الكبيرين ملزمين واقعا بالتصويت فيما بعد لصالح مرشح الحزب، ولهذا صار من الممكن معرفة نتيجة الانتخابات النهائية فور ظهور نتائج الخطوة الأولى.

والجدير بالذكر أن مرشح الحزب لمنصب رئاسة الجمهورية يختار بنفسه شخصا آخر ليكون نائبا له في حال فوزه بالانتخابات. ويخوض الاثنان المعركة الانتخابية بصورة تضامنية بحيث يؤدي فوز المرشح إلى فوز نائبه معه حتما.

ومدة الولاية الدستورية لرئيس الجمهورية أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

وقد حدد الدستور الاتحادي الشروط اللازمة للترشيح، فنص على أن المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية يجب أن يكون مواطناً أمريكياً بالولادة ومقيماً في الولايات المتحدة منذ 14 سنة على الأقل، وأن يزيد عمره على 35 سنة.

وفي حال شغور منصب الرئاسة، لوفاة أو استقالة أو لأي سبب آخر، فإن نائب الرئيس يتولى بطريقة آلية المنصب، ويمارس مهام الرئيس طوال المدة المتبقية أمامه لانتهاء مدة ولايته. وإذا كانت هذه المدة تتجاوز العامين، فإن الرئيس الجديد لا يحق له أن ينتخب حين انتهائها لمنصب رئاسة الجمهورية إلا مرة واحدة فقط.

ب- **صلاحيات الرئيس:** يعتبر رئيس الولايات المتحدة رئيساً للدولة وللسلطة التنفيذية. وهو يتمتع بسلطات هامة جداً تجعل منه الشخصية المركزية في النظام الأمريكي. ومن أبرز صلاحياته

- تولي مهام السهر على تنفيذ القوانين الاتحادية. ولكي يتمكن الرئيس من القيام بهذه المهمة الرئيسية، فقد أناط الدستور به حق رئاسة السلطتين التنظيميتين والإدارية. فبموجب السلطة الأولى يملك الرئيس صلاحية إصدار أوامر تنفيذية أو إعلانات من شأنها جعل القوانين التشريعية الصادرة عن الكونغرس الاتحادي قابلة للدخول في حيز التطبيق. أما بموجب السلطة الثانية فإن الرئيس يراقب سير الإدارات العامة الاتحادية، ويعين الموظفين الاتحاديين بعد اخذ رأي مجلس الشيوخ وموافقته بالأغلبية العادية ويطبق هذا الأمر عملياً بالنسبة لكبار الموظفين سكرتاريي الدولة والسفراء وعدد من رؤساء الإدارات الهامة. أما بالنسبة لصغار الموظفين فإن مجلس الشيوخ يفوض عادة للرئيس أو لسكرتاريي الدولة صلاحية تعيينهم.

وبصفته رئيساً للسلطتين التنفيذية والإدارية، فإن الرئيس يعين بعض سكرتاريي الدولة (الوزراء) لمعاونته في تسيير الشؤون والإدارات الهامة. ويخضع هؤلاء السكرتاريين بشكل تام لمراقبة الرئيس وتوجيهاته وآرائه، ويعتبرون مسؤولين عن أعمالهم ومواقفهم أمامه فقط. ولهذا فإنه بإمكانه أن يقلبهم متى ما أراد.

- ويقوم الرئيس بصفة خاصة بقيادة السياسة الخارجية للاتحاد. ويساعده في هذه المهمة "سكرتاريو الدولة للخارجية". وتتضمن هذه الصلاحية حق الرئيس بتوجيه وقيادة المفاوضات الدبلوماسية وتوقيع المعاهدات الدولية وتعيين سفراء وقناصل الولايات المتحدة في الدول الأجنبية، وتلقي أوراق اعتماد السفراء الأجانب في بلاده.

- ويعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة. وهو يتولى بهذه الصفة مهمة تحديد السياسة الإستراتيجية العسكرية وما يستتبع ذلك من اتخاذ القرارات الهامة والخطيرة في مجال إنتاج واستخدام الأسلحة الجديدة، كما يتولى قيادة العمليات الحربية في الخارج، ويقرر اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة من أجل تطبيق القوانين في الداخل. إلا أن الرئيس لا يتمتع بحق إعلان الحرب رسمياً، فهذا الحق من اختصاصات الكونغرس.

- ويتولى الرئيس على الصعيد القضائي بعض الصلاحيات الهامة. ومن أبرزها حقه في تعيين قضاة المحكمة العليا، وفي إصدار العفو الخاص عن الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام عن المحاكم الاتحادية.

- ويتمتع الرئيس في أوقات الأزمات الكبيرة ولاسيما الحروب، بصلاحيات استثنائية واسعة، إذ يصبح بإمكانه إصدار القرارات الخاصة بحجز الأموال والأشخاص لحاجات الدفاع الوطني، كما انه يستطيع القيام باتخاذ قرارات يعود الأصل في اختصاصها للكونغرس. إلا أنه على الرئيس أن يعرض هذه القرارات، فيما بعد، وعندما تسمح الظروف بذلك، على الكونغرس قصد المصادقة عليها. والواقع أن الدستور الاتحادي لم ينص على مثل هذه الصلاحيات الاستثنائية ولكن بعض الرؤساء الأمريكيين بادروا لاكتسابها عن طريق الاجتهاد. بعد أن احتجوا لذلك بأن واجبهم الأساسي كرؤساء للاتحاد يملي عليهم، في أوقات الأزمات، اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها حماية وحدة الاتحاد وسلامته.

ج- **العلاقة بين الكونغرس والرئيس:** يتميز النظام الرئاسي في الولايات المتحدة بقيامه على أساس مبدأ الفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ويتحقق هذا المبدأ في الواقع من خلال انبثاق كل منهما مباشرة من الشعب، ومن خلال استقلالهما شبه التام في ممارسة اختصاصاتهما الدستورية دون ان يكون للكونغرس الحق في حل الكونغرس، ورغم هذا الفصل المبدئي الجامد فثمة بعض وسائل التأثير والتدخل التي يمارسها كل منهما تجاه الآخر.

**أولاً: وسائل تأثير الرئيس على الكونغرس:** يتمتع رئيس الولايات المتحدة بعدة وسائل دستورية هامة يؤثر بها على أعمال الكونغرس، ومن أهم هذه الوسائل:

**- حق الاعتراض (الفيتو) على القوانين التي يصوت عليها الكونغرس:**  
فالرئيس ينبغي عليه أن يوقع على القوانين الصادرة على الكونغرس تمهيدا لنشرها ودخولها حيز التنفيذ، إلا ان له الحق بالامتناع عن التوقيع والاعتراض على القانون وإعادته للكونغرس من اجل النظر به مجدداً، والتصويت عليه بالموافقة في هذه الحالة، بأغلبية الثلثين في كل من المجلسين، وتعتبر هذه الوسيلة سلاحاً فعالاً بيد الرئيس للتأثير على مقررات الكونغرس.

**- حق توجيه خطاب للكونغرس عن حالة الاتحاد:** ويتضمن هذا الخطاب الذي يلقي عادة في مستهل كل عام تقييم الرئيس لأوضاع البلاد وخطته السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمعالجة القضايا المختلفة التي تواجهها الولايات المتحدة. ويلعب هذا الخطاب دوراً هاماً في توجيه الكونغرس ودفعه لإصدار القوانين المختلفة التي يوحى الرئيس بها أو يشير إلى ضرورة اتخاذها.

**- المبادرة بصورة غير مباشرة لاقتراح مشاريع القوانين، وحث الكونغرس على إصدارها وذلك من خلال أصدقائه أو من خلال رؤساء الكتل الحزبية واللجان البرلمانية في المجلسين.**

**- حق إعداد مشروع الموازنة الاتحادية السنوية، ورفعها للكونغرس بشكل ضمني للنظر في اقرارها، ويعتبر مشروع الموازنة وثيقة في غاية الأهمية لأنها**

تحدد الإطار العملي للسياسة التي يمكن أن تتجهها السلطة التنفيذية خلال السنة التالية.

**ثانيا: وسائل تأثير الكونغرس على الرئيس:** يمارس الكونغرس بالمقابل عدة وسائل للتأثير بها على الرئيس من أهمها:

- **استخدام طريقة الاتهام:** وهو نوع من الصلاحيات القضائية للكونغرس يمارسها تجاه الرئيس وكبار موظفي الدولة، فالكونغرس يستطيع توجيه الاتهام إلى هؤلاء بالخيانة أو الرشوة أو أية جناية أو جنحة مهمة وضارة بالمصلحة العامة. ويعود لمجلس الشيوخ فقط صلاحية محاكمة الرئيس. ويترأس المحاكمة رئيس المحكمة العليا. ولا تبدأ المحاكمة إلا بعد أن يقوم مجلس الشيوخ بأداء يمين بأن تجري المحاكمة وفقا للقانون والعدل والضمير. ولا يصدر قرار تجريمي بحق الرئيس إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين، ولا يكون من نتيجة لهذا القرار إلا إقالة الرئيس وحرمانه من أية وظيفة رسمية في المستقبل.

وقد استخدم الكونغرس هذا الحق خلال عام 1974 بمناسبة الإعلان عن فضيحة ووترغيت، ووجه الاتهام إلى عدد هام من كبار الموظفين المعاونين للرئيس ريتشارد نيكسون بسبب تورطهم بهذه الفضيحة. وكاد يوجه الاتهام للرئيس نيكسون شخصيا لنفس السبب، لولا أن الاتصالات الخفية بين كبار المسؤولين الأمريكيين أدت لوضع حد لهذه القضية عن طريق تقديم الرئيس نيكسون لاستقالته من منصبه في الثامن من آب 1974.

**2- وسيلة الضغط المالية:** فالكونغرس من خلال صلاحيته في مجال إقرار قانون الموازنة والقوانين المالية الأخرى يستطيع أن يؤثر إلى حد كبير على سياسة الرئيس، لأن هذه السياسة بحاجة لاعتمادات مالية لوضعها موضع التنفيذ. ولهذا فإنه في حال معارضة الكونغرس لسياسة الرئيس فإنه بإمكانه أن يعمل على عرقلة تنفيذها من خلال الامتناع عن الموافقة على الاعتمادات المالية التي يطلبها الرئيس.